الهيئة الوطنية للنزاهة
والوقاية من الرشوة ومحاربتها
INPPLC
ⵓⵔⵔⴰⵡ ⵏⵓⵟⵟⴰⵏ ⵏ ⵜⵣⵍⵣⵉ
ⴰ ⵍⵎⵓⵔ ⵓⵔ ⵙⵓⵔⵙⵓ ⴰ ⵙⵓⵎⵎⴰⵢ ⵏⵓ

كلمة السيد

محمد بنعليلو

رئيس الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها

في الندوة الدولية حول

القوانين الوطنية لمكافحة الفساد ذات الامتداد خارج الإقليم

تحديات أمام المقاولات العمومية والخاصة

حضرات السيدات والسادة،

يسعدني أن أرحب بكم جميعا في افتتاح هذه الندوة، التي نخصصها لموضوع قد يبدو في ظاهره قانونيا محضا، لكنه يعكس في حقيقته تحولا عميقا في طبيعة الاقتصاد العالمي وفي قواعد المنافسة الدولية، ويعيد تعريف العلاقة بين القانون والسيادة، وبين التنافسية والنزاهة، وبين الاستثمار والثقة.

لقد اعتدنا، لعقود طويلة، أن ننظر إلى الجغرافيا باعتبارها الحدود الطبيعية للقانون، وإلى السيادة باعتبارها الإطار الذي يتحدد داخله الاختصاص وتتشكل من خلاله المسؤولية. غير أن التحولات التي عرفها الاقتصاد العالمي، واتساع سلاسل القيمة، وتزايد حركة الاستثمارات والأموال، وتنامي دور الفاعلين الاقتصاديين عبر الحدود، أعادت صياغة هذه المعادلة.

فلم تعد النزاهة مسألة داخلية تخص كل دولة على حدة، بل أصبحت عنصرا من عناصر تنظيم الاقتصاد العالمي نفسه، وأصبح احترام قواعد النزاهة والامتثال معيارا لا يقل أهمية عن جودة المنتوج، أو القدرة على الابتكار، أو الكفاءة المالية.

ومن هنا، فإن القوانين الوطنية ذات الامتداد خارج الإقليم لا تمثل مجرد تطور تشريعي، وإنما تعبر عن انتقال نحو نموذج جديد للاقتصاد؛ نموذج أصبحت فيه النزاهة جزءا من البنية الاقتصادية العالمية، لا مجرد قيمة أخلاقية أو التزام قانوني داخلي.

حضرات السيدات والسادة،

حين نقرأ هذه التحولات القانونية، ندرك أن السؤال لم يعد هو كيف نتفاعل مع هذه القوانين، بل كيف نحولها إلى فرصة لتعزيز تنافسية اقتصادنا الوطني.

لقد اختار المغرب، تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك، نصره الله، أن يجعل من الانفتاح الاقتصادي، والاندماج في سلاسل القيمة العالمية، خيارا استراتيجيا يتجاوز تطوير البنيات التحتية وتحسين مناخ الأعمال، إلى بناء منظومة مؤسساتية تعزز الثقة، وترسخ الحكامة، وتجعل النزاهة أحد المقومات الأساسية للتنافسية.

فالمقاولة المغربية التي تتوسع في الأسواق الإقليمية والدولية لم تعد مطالبة بأن تنافس فقط بجودة منتجاتها، وإنما أيضا بقدرتها على إثبات نزاهتها، وإدارة مخاطرها، واحترام المعايير التي أصبحت تحكم المعاملات الاقتصادية الدولية.

إن حماية المقاولة المغربية لم تعد تعني فقط حمايتها من المنافسة الاقتصادية، بل أصبحت، في ظل هذه القوانين، تعني أيضا حمايتها من المخاطر القانونية والمالية التي قد تنشأ في بيئة اقتصادية عابرة للحدود، بيئة لم يعد الحديث فيها عن قوانين

جديدة فحسب، بل عن اقتصاد جديد، تعد النزاهة إحدى لغاته المشتركة، وأحد المعايير التي تُقاس بها سمعة وموثوقية المقاولات.

حضرات السيدات والسادة،

إن الهيئة لا تنظر إلى النزاهة في عالم الأعمال باعتبارها قضية مرتبطة فقط بمكافحة الفساد، ولا باعتبارها استجابة ظرفية لتحولات تشريعية دولية، وإنما باعتبارها خيارا استراتيجيا يخدم مشروعا. وطنيا أشمل، وعنصرا من عناصر الأمن الاقتصادي، وأحد الشروط الضرورية لتعزيز ثقة المستثمرين والشركاء في الاقتصاد الوطني.

فالاقتصاد القادر على إنتاج الثروة بصورة مستدامة هو الاقتصاد القادر، في الوقت نفسه، على إنتاج الثقة.

ومن هذه الرؤية انطلق تصورنا «الاستراتيجي لدعم القطاع الخاص»، وهو تصور يروم حماية المقاولة عبر جعلها تنتقل من بيئة اقتصاد يعالج المخاطر، إلى بيئة اقتصاد يصمم مؤسساته بطريقة تمنع تلك المخاطر من التشكل.

غير أن هذه الحماية لا تبدأ من داخل النصوص القانونية، وإنما من داخل المؤسسة نفسها، فكثير من المخاطر التي تطالها التشريعات ذات الامتداد خارج الإقليم لا تنشأ من قرار مباشر تتخذه المقاولة، وإنما قد تتولد من علاقة مع طرف ثالث لم يخضع للفحص والتقييم الكافيين.

ولهذا اعتبرنا دائما أن العناية الواجبة، ورصد مؤشرات الخطر، هي خطوط الدفاع الأولى عن المقاولة، وعن سمعتها، وعن قدرتها على الاستمرار في الأسواق الدولية.

واعتبرنا أيضا أن الامتثال الحقيقي يبدأ عندما تصبح النزاهة جزءا من رؤية المؤسسة، وحين تندمج في قرارات الاستثمار، وفي اختيار الشركاء، وفي ثقافة المؤسسة اليومية.

فكلما كانت الحكامة الداخلية أكثر وضوحا، والمسؤوليات أكثر تحديدا، وثقافة المؤسسة أكثر رفضا للمخاطر، كانت المقاولة أكثر قدرة على حماية نفسها، وأكثر قدرة على الدفاع عن اختياراتها أمام المستثمرين والشركاء والسلطات المختصة وأمام المد التوسعي للقانون العابر للحدود.

حضرات السيدات والسادة،

لقد اعتدنا أن ننظر إلى الامتثال باعتباره التزاما قانونيا، أو وسيلة لتجنب الجزاء، أما اليوم، فالاقتصاد العالمي يدعونا إلى قراءة مختلفة، ذلك أن النزاهة أصبحت أصلا اقتصاديا.. والحكامةُ موردا استراتيجيا.. وأصبح الامتثال استثمارا في استدامة المقاولة، وليس مجرد تكلفة تتحملها.

إن الاقتصاد الذي سينجح في المستقبل لن يكون فقط الاقتصاد الأكثر إنتاجا، أو الأكثر ابتكارا، بل سيكون هو الأكثر قدرة على إنتاج الثقة، وإدارة المخاطر، وترسيخ الحكامة.

ولهذا، فإن الرهان الذي يجمعنا اليوم يتجاوز مكافحة الفساد بالمعنى التقليدي إلى اعتبار النزاهة أحد مصادر القيمة، وأحد روافع السيادة الاقتصادية. هذا الرهان، في نهاية المطاف، ليس هو حماية المقاولة من تنافس الولايات القضائية، بل حماية قدرتها على النمو، وعلى الابتكار، وعلى التوسع في الأسواق الدولية بثقة واطمئنان في بيئة أعمال تجعل النزاهة جزءا من القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني.

ومن هذا المنطلق، ستواصل الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها العمل من أجل ترسيخ مقاربة تشاركية تجعل من النزاهة استثمارا في مستقبل المقاولة، وفي جاذبية الاقتصاد الوطني، وفي المكانة التي يواصل المغرب تعزيزها داخل الاقتصاد العالمي.

وأتمنى أن تشكل هذه الندوة فضاء للحوار المسؤول، وتبادل الخبرات، وصياغة تصورات عملية تساعد على مواكبة المقاولات المغربية وتعزيز جاهزيتها، في مواجهة التحولات المتسارعة التي يعرفها القانون والاقتصاد الدوليان، وأن تسهم في ترسيخ رسالة جماعية مفادها أن النزاهة ليست عبئا على الاستثمار، بل شرطا لازدهاره؛ وليست مجرد التزام قانوني يتطور عبر الحدود، بل خيارا استراتيجيا لبناء اقتصاد أكثر قوة، وأكثر مناعة، وأكثر قدرة على صناعة المستقبل.

أجدد شكري لكم جميعا على حضوركم ومساهماتكم، وأتمنى لأشغال ندوتنا هذه كامل النجاح، ولا يفوتني باسمكم جميعا أن أشكر أصدقاءنا الخبراء من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا الذين تحملوا عناء السفر ليتقاسموا معنا أفكارهم وتجاربهم، متمنيا لهم مقاما طيبا بيننا.

شكرا لكم